ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذى تبنته الحكومة منذ عام ٢٠١٦ قد بنى على تحقيق عدد من الأهداف الهامة تشمل السعى نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فى المراحل الأولى تمهيداً لتحقيق انطلاقه اقتصاديه وتنموية قوية مستدامة وشاملة على المدى المتوسط، وتبنى فلسفة الاستمرارية والتدرج في تنفيذ الإصلاحات مع مراعاة البعد الاجتماعى من خلال زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية وتطوير آليات الاستهداف وإيجاد منظومة متكاملة عصرية تضمن عدالة توزيع أعباء وثمار النمو الإقتصادى على الجميع بهدف الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين. كما تعتبر الإصلاحات الهيكلية الخاصة ببيئة الاستثمار والأعمال ركيزة أساسية من ركائز برنامج الإصلاح الشامل والتي تهدف فى الأساس الى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات والإنتاج الصناعي، وتوليد فرص عمل جديدة، وخلق بيئة تنافسية وجاذبة للقطاع الخاص بهدف وضع مصر على خريطة الاستثمار العالمية.

برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل ٢٠١٦-٢٠١٩

- التعامل بجدية غير مسبوقة مع المشاكل الهيكلية التي تحد من التنمية مثل البيروقراطية وارتفاع تكلفة الإنتاج، وزيادة الموارد الموجهة لأنشطة الصناعة والتصدير والاستثمار.
- التركيز على أهم التحديات القائمة والأكثر تأثيراً على النشاط الإقتصادى ومجتمع الأعمال.
- أن يشعر الجميع خلال أقل فترة ممكنة بجدوى وعائد الإصلاح.
- ايجاد حوافز جديدة لتطوير هيكل الاقتصاد ليتمكن من تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة ومستدامة مصحوبة بزيادة تدريجية فى معدلات الادخار والاستثمار.
- إيجاد شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والقادرة على حماية الطبقات الاقل دخلاً والطبقات المتوسطة.

ولقد كان لبرنامج الإصلاح الشامل الذى طبقته الحكومة المصرية أثراً ملحوظاً على إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى وتحقيق طفرات مشهودة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وكذا تحسن ترتيب مصر فى العديد من المؤشرات وعلى هذا الأساس وفى ضوء النتائج المحققة تتوقع العديد من المؤسسات الدولية بتحسن وتيرة النتائج الإقتصادية خلال العام الحالى ٢٠١٨ وذلك وفقاً لعدد من التقارير الدولية الصادرة مؤخراً فى هذا الشأن وذلك على النحو التالى:

تقارير دولية تشيد بأداء الإقتصاد المصرى؛

- **مصر تسجل أكبر صعوداً بمؤشر الشفافية منذ ٦ سنوات.** قفز ترتيب مصر في مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية IBP لعام ٢٠١٧ الصادر في ٣٠ يناير ٢٠١٨ **لتحتل مصر المرتبة ٦٥** صعوداً من المرتبة ٨٩ في تقرير عام ٢٠١٥ من بين ١١٥ دولة شملها التقرير. **حيث حققت مصر ٤١ نقطة مئوية في مؤشر الشفافية لهذا العام وهو ما يقترب من المتوسط العالمى البالغ ٤٢ نقطة مئوية ويتعدى المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط البالغ ١٨ نقطة مئوية بحوالى ٢٣ درجة.** وقد جاء هذا التحسن الملحوظ مدفوعاً بالجهود الحثيثة التى حققتها وزارة المالية في عملية إتاحة البيانات والتواصل المجتمعى وتدعيم أطر الشفافية والإفصاح المالى على مدار الثلاث سنوات السابقة.

  ويستخدم تقرير شفافية الموازنة على نطاق واسع من قبل المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى مؤسسات التصنيف الإئتمانى كمؤشر فرعى للإستثمار الأمن. ونجحت مصر في تطوير مستوى الشفافية عندها من خلال عدد من الجهود المبذولة أهمها نشر تقارير دورية ولأول مرة مثل البيان المالي التمهيدي وموازنة المواطن، بالإضافة إلى تقرير الأداء الاقتصادى والمالى النصف سنوى بعد توقفه لمدة عامين. هذا وتستمر وزارة المالية في نشر البيان المالي، والموازنة المعتمدة، بالإضافة إلى تقارير خلال العام مثل التقرير المالى الشهرى الذي يقيس التنفيذ الفعلى للموازنة خلال العام وبعد إعتمادها من مجلس النواب. وقد نظمت وزارة المالية مؤتمرات لموازنة المواطن والبيان المالى التمهيدى بالتعاون مع وزارات أخرى وعلى رأسها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزى المصرى. كما تم إطلاق موقع إلكترونى تفاعلى خاص بموازنة المواطن لإتاحة الفرصة للمواطنين للتواصل وإبداء الرأى وللاطلاع على البيانات والتقارير. هذا بالإضافة إلى نشر رسوم بيانية مبسطة وفيديوهات على صفحة وزارة المالية على مواقع التواصل المجتمعى منهاالفيس بوك وقناة الوزارة على اليوتيوب. كما يتم إصدار استطلاع رأى لمعرفة ردود فعل المواطنين على موازنة المواطن من خلال الفعاليات التى تنظمها الوزارة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى المعنية بالشفافية.

- **رويترز: توقعات بارتفاع الاستثمار الأجنبي في مصر خلال عام ٢٠١٨. توقع تقرير لوكالة رويترز لشهر يناير ٢٠١٨ ارتفاع الاستثمار الأجنبي في مصر خلال عام ٢٠١٨ مع ارتفاع حيازة الأجانب لأذون الخزانة المصرية لأكثر من ثلاثة أضعاف مستويات ٢٠١٠**، ووصول استثمارات الأجانب في سوق المال إلى أعلى مستوى منذ ٢٠١٠، والأهم من ذلك ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاقتصاد المصري بالتأكيد يسير في طريقه نحو مزيد من الاستقرار. وأشارت الوكالة إلى **أن الاستكشافات الجديدة لحقول الغاز الطبيعي مثل حقل ظهر كانت السبب في أبرز الاستثمارات الأجنبية طويلة المدى خلال الفترة الماضية.** وتوقعت رويترز أن **تساعد تلك الاكتشافات في تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة.** وإلى جانب الغاز الطبيعي، فإن الإصلاحات التي بدأت منذ أواخر عام ٢٠١٦، بدلت معنويات المستثمرين، وحفزت الاستثمار، على الرغم من المخاطر. وتتوقع شركات الاستثمار المباشر حدوث طفرة في استثمارات الطاقة تحديدا، ويرجع ذلك جزئيا لتحسن توقعات إمدادات الغاز وتنامي صناعة الطاقة الشمسية. ويتطلع مستثمرون آخرون إلى القطاعات التي من المرجح أن تستفيد من النمو الاقتصادي ومن تراجع سعر الجنيه بالنسبة للمصدرين، وتشمل تلك القطاعات التعليم، والصناعات الغذائية، ومشروعات المياه، والرعاية الصحية، وغيرها من القطاعات الاستهلاكية والتصديرية.

- **برايس وترهاووس كوبرز: الاقتصاد المصرى سيحتل المرتبة الـ١٥ عالميا بحلول عام ٢٠٥٠**. أعلنت مؤسسة "برايس وترهاووس كوبرز" البريطانية في أحدث تقرير لها تحت عنوان "نظرة مستقبلية طويلة الأمد: كيف سيتغير النظام الاقتصادى العالمى بحلول عام ٢٠٥٠" - أن الاقتصاد المصرى سيحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا بحلول عام ٢٠٥٠ مدعوما بالإصلاحات المالية والهيكلية وسوق العمل النشط، والقوى العاملة الشابة. حيث أوضح التقرير أن دولتين عربيتين فقط هما مصر والسعودية ستكونان ضمن قائمة اكبر ٣٢ اقتصاد فى العالم بحلول عام ٢٠٥٠. **حيث سيتقدم الاقتصاد المصرى من المرتبة ٢١ حاليا إلى المركز التاسع عشر عالميا بحلول عام ٢٠٣٠ والمركز الخامس عشر عالميا عام ٢٠٥٠.**

- **بلومبرج: توافر الدولار بالسوق المصري لم يعد عائقا أمام المستثمرين الأجانب.** أعلنت شبكة "بلومبرج" الأمريكية في أحدث تقرير نشرته عبر موقعها الإلكتروني أن هناك تحولا ملحوظا في سوق النقد بمصر، فبعد أن كانت السوق تعاني نقصا في الدولار وصعوبة تحويل المستثمرين لأرباحهم إلى بلدانهم جاء قرار تحرير سعر الصرف ورفع معظم القيود في أواخر عام ٢٠١٦ للتسهيل على المستثمرين، وهو ما أعاد ثقة المستثمرين في اقتصاد البلاد. **وأوضحت الشبكة الأمريكية أن أصحاب السندات تداولوا مئات الملايين من الدولارات في أسواق ما بين البنوك في الأسابيع الخمسة الأولى من عام ٢٠١٨.**

- **بي إم إي ريسيرش: ٢٠١٨ سيكون "عام مصر" فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي بأفريقيا.** أكد تقرير صادر عن "بي إم إي ريسيرش"، وحدة الأبحاث التابعة لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن ٢٠١٨ سيكون "عام مصر" فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي بأفريقيا مع جني ثمار الإصلاحات الهيكلية التي تنفذ كجزء من اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ٢٠١٦ **والتي ينتظر أن تجذب المزيد من الاستثمارات، بالإضافة إلى تعافي الإنفاق الاستهلاكي مع تراجع معدلات التضخم.**

- **بلومبيرج إكونوميكس** تتوقع أن هناك عوامل ستساعد في نمو الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٨، وعلى رأسها **انخفاض التضخم** كنتيجة لتلاشى أثر انخفاض أسعار الصرف وانخفاض أسعار الفائدة مما يخفف بعض القيود على السيولة النقدية، وأن هذا من شأنه أن يعزز النمو من خلال التوسع السريع في الاستهلاك والاستثمار. كما أن تحسن الوضع الأمنى سيساهم في **انتعاش السياحة**. وأخيراً **إنتاج الغاز الجديد من حقل ظهر** للغاز مما يجعل مصر مكتفية ذاتياً في الغاز، بل وربما يساعد البلاد على تصديره في المستقبل.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل إلي ٤٩.٧ في فبراير ٢٠١٨**، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٨ في نوفمبر ٢٠١٦. **وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إلى ٥١.٩، والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى ٥٠.٣**، والزيادة في **مؤشر الإنتاج ليسجل ٤٩** بالإضافة إلى زيادة **مؤشر مخزون المشتريات إلى ٤٧.٤**، وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج للشركات فى ضوء إنخفاض أسعار الطاقة وتكاليف العمالة.

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٢.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠١٨ (يغطي ٨.٦ اشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ٢٦.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠١٧ (يغطي ٥.٦ اشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣.٥ أشهر من الواردات فقط).

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ **تخفيض سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بمقدار ١%** ليصل **١٦.٧٥%** و**١٧.٧٥%** و**١٧.٢٥%** على الترتيب. وكذلك تم تخفيض **سعر الإئتمان والخصم بمقدار ١% ليصل ١٧.٢٥%.**

- **وعلى صعيد المالية العامة، انخفض عجز الموازنة ليسجل ٤.٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة** يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٥% خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات**، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين. **وعلى جانب الإيرادات**، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ١٣٣.٥ مليار جنيه (بزيادة بلغت ٥٩.٦ مليار جنيه)** عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من **ضريبة القيمة المضافة على السلع وضريبة الدخل** التي **حققت ٦٨.٢ مليار جنيه والضرائب علي المرتبات المحلية سجلت نحو ١٧.٦ مليار جنيه**. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ١١.٦ مليار جنيه، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ٢١.٦ مليار جنيه. أما على جانب المصروفات**، فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ٦٤.٩% لتبلغ ٢٣.٣ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١.٩% لتحقق ٢٥.٣ مليار جنيه، وإرتفع الإنفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بـ١١١% لتحقق ١٠.١ مليار جنيه** . وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول الغير مالية (الأستثمارات) بنسبة ٢٥.١% ليبلغ نحو ٣٤ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- أظهرت **مؤشرات وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى** قد إرتفع **في الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى حوالى ٥.٣ بالمئة من ٣.٨ بالمئة فى الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو قدره ٥.٢% في الربع الأول من العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ٣.٤% الربع المقابل له في ٢٠١٧/٢٠١٦ . كما بلغ **معدل نمو الناتج المحلى نحو ٤.٢%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤.٣% خلال العام المالى الماضي مدفوعاً بنمو في عدة قطاعات أهمها السياحة، الغاز الطبيعي، التشييد والبناء والصناعات التحويلية. **وارتفع الإستهلاك الخاص** بنسبة ٤.٢%، في حين **نما الاستهلاك العام** بنسبة ٢.٥%. فضلاً **عن زيادة الاستثمارات** بنسبة ١١.٣% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ١٥.١%. فضلاً عن مساهمة **صافي الصادرات بشكل سلبي** في النمو بـ ١.٣ نقطة مئوية. وعلى جانب العرض، نما **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة ٥.٢%، **وقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية** بنسبة ٣.٧%، **وقطاع**

التشييد والبناء بنسبة ٩.٥%، و**القطاع الحكومي العام** بنسبة ٣.٠%، و**قطاع الزراعة** بنسبة ٣.٢%، **وقطاع الأنشطة العقارية** بنسبة ٥.٢% و**قطاع الاتصالات** بنسبة ١٢.٥%، و**قطاع الغاز الطبيعي** بنسبة ٢.١%.

- **أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** إن معدل البطالة في البلاد تراجع إلى ١١.٣% في الربع الأخير من ٢٠١٧ مقابل ١٢.٤% قبل عام. **وبلغت القوى العاملة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ٢٩.٣ مليون شخص**، بزيادة قدرها ٠.٧% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٤.٣% ليصل إلى ٤.٧ مليون سائح خلال** الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣.١ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. **كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٧١.٣% ليصل إلى ٥٢.١ مليون ليلة** خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ١٩.٢ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى استمرار إنحسار الموجة التضخمية حيث قد تباطأ للشهر الخامس على التوالى على الرغم من انه لا يزال مرتفعاً– لينخفض بنحو ٤.٨ نقطة مئوية محققاً ١٧.١% فى شهر يناير ٢٠١٨، مقابل ٢١.٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٢٨.١% المعدل المحقق خلال يناير ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"**، و**"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"**، و**"النقل والمواصلات"** ، و**"الثقافة والترفيه"**.

- **فيما يتعلق بالتطورات النقدية**، فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٢٠.٧% (٣١٤٠ مليار جنيه)** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٨.٦% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ٥.٨% (٢٩٥٤.٧ مليار جنيه)** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٨% نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي انخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٥.٤% (٢٠٩٦ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقابل ٣٧.٧% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر الثامن على التوالى حيث بلغت ١٩٧.١% (١٨٦ مليار جنية)** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنمو سلبي -١٨٢٦.٤% (-١٩١ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦.

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ ٥ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى **التحسن فى ميزان المعاملات الجارية**، حيث **تراجع العجز في الميزان التجاري** إلى **٨.٩ مليار دولار (-٣.٩% من إجمالي الناتج المحلي)** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجز بلغ ٩.٤ مليار دولار (-٢.٤% من إجمالي الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما **أرتفع فائض ميزان الخدمات ليصل إلى ٢.٨ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٤ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة المقارنة. من جهة أخرى، **شهد الحساب الرأسمالي والمالي انخفاض في صافي التدفقات**، حيث حقق صافى تدفق للداخل قدره ٦.٢ مليار دولار، مقابل ٧.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- **تراجع العجز التجاري بنسبة ٨.٤% في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بالعام المالي الماضي، وذلك على خلفية **إرتفاع الصادرات غير البترولية** بنسبة ١٦.٢%، إلى جانب **إنخفاض الواردات غير البترولية** بنسبة ٤.٥%.

- **ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنسبة ٦٠% منذ بداية عام ٢٠١٦**. ومن المتوقع أن تحقق مصر **اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي** في عام ٢٠١٨ **وأن تحقق فائضاً بالتزامن مع بدء العمل في حقل ظُهر في نهاية ديسمبر ٢٠١٧** والذي يبلغ احتياطيه ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز.

- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥.٩% من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة**

إلى ١٠٩٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٢٧.٣ مليون دولار** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٥.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧. في حين **انخفضت ديون السلطات النقدية** إلى ٢٩.٩ دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٣٠.٣ مليون دولار في العام المالي الماضي.

وتجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧ حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** **قد حقق معدل نمو ٤.٢%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤.٣% خلال العام المالى السابق. وقد استمر كل من **الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣.٧ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤.٣ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما **ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو** لتسجل نحو ١.٨ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل مساهمة أقل قدره ١.٧ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. بينما **ساهم صافى الصادرات بشكل سلبي فى معدل النمو** المحقق مسجلاً نحو ١.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ١.٦ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج معدل نمو سنوى بنحو ٣٢.٩% ليسجل متوسط ١٩٢.٣٥ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ١٧% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، **مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بنحو ١١٢.٣٢% ليسجل متوسط ١٨٩.٧٧ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٧٠% العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، **ومؤشر الإنتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو سنوى بنحو ٥٢.٣٣% ليسجل متوسط ٢٣٣.٧٦ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو ٠.١٨% خلال العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة **الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٢%**، مقارنة بـ٤.٦% خلال العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٣.٤ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٣.٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد **حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢.٥%** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣.٩% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث **حققت معدل نمو سنوى قدره ١١.٣%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١١.٢% خلال العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ١.٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ١.٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٨٦.٠% (معدل مساهمة بنحو٩.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ٢.٠ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٥٢.٥% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١١.١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ايجابية تقدر بنحو ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

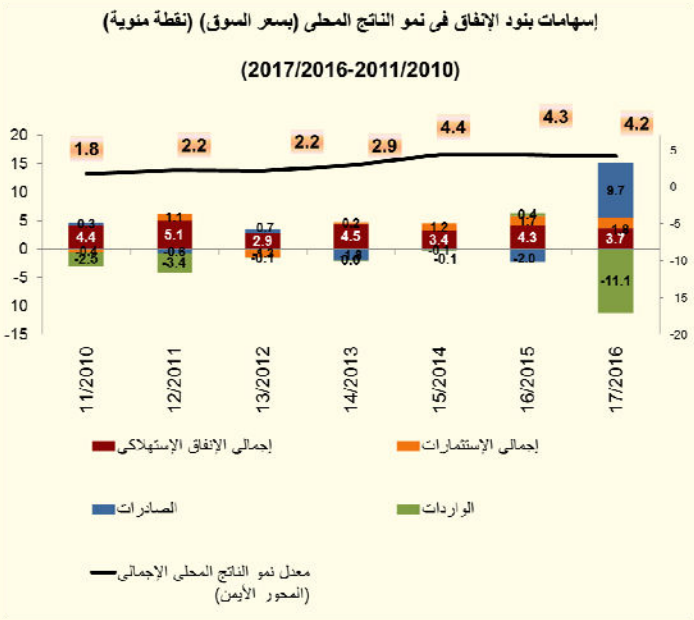

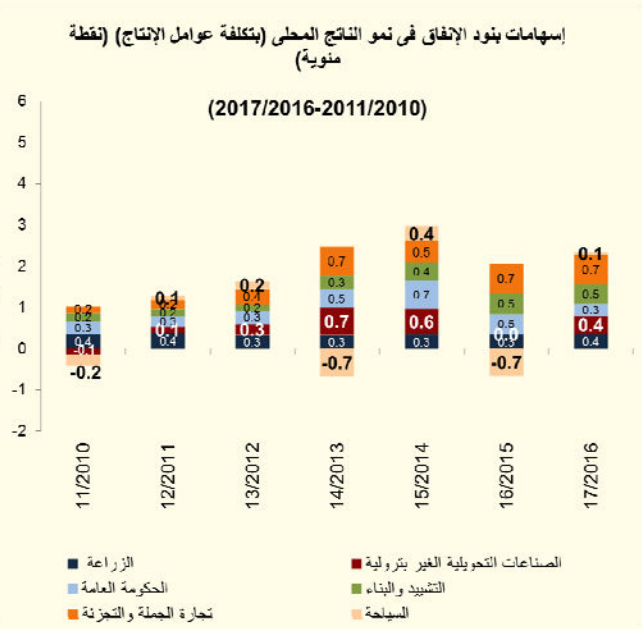

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ثمانية قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة والذى حقق معدل نمو قدره ٥.٢%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنفس المساهمة خلال العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو قدره ٣.٧%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٠ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء معدل نمو حقيقى قدره ٩.٥%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنفس المساهمة خلال العام المالي السابق) وحقق **قطاع الحكومة العامة معدل نمو حقيقى قدره ٣.٠%** (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٢%** (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بمعدل مساهمة قدره ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٥.٢%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). كما حقق **قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٢.٥%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو قدره ٢.١%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (مساهمة إيجابية لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن **جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٩.٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى** خلال فترة الدراسة.بينما حقق **قطاع السياحة** نمواً بلغ ٣.٩%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل إيجابي بنحو ٠.١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **تحسن مؤشرات المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٤.٤%** خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٨٧.٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٥% (١٧٤.٦ مليار جنيه خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦). وذلك فى **ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٣٧.٦%** مقابل ٢٥.٢% للمصروفات.

العجز الكلى خلال يوليو- ديسمبر ١٨/١٧	العجز الكلى خلال يوليو- ديسمبر ١٧/١٦
١٨٧.٣ مليار جنيه (٤.٤% من الناتج المحلى)*	١٧٤.٦ مليار جنيه (٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٣٠٢.٥ مليار جنيه (٧.١% من الناتج المحلى)	٢١٩.٨ مليار جنيه (٦.٣% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٤٨٧.٧ مليار جنيه (١١.٤% من الناتج المحلى)	٣٨٩.٦ مليار جنيه (١١.٢% من الناتج المحلى)

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٧٨ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧

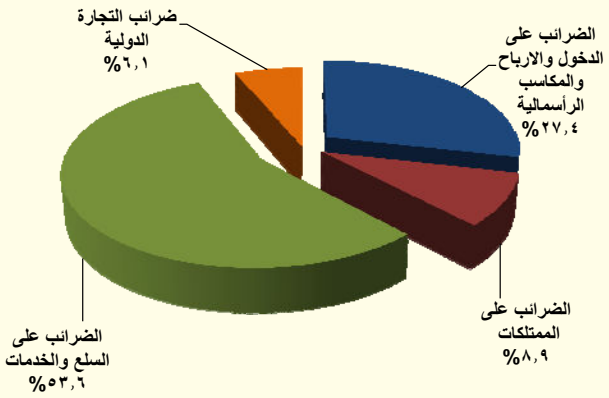

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

على جانب الإيرادات،

حققت **جملة الإيرادات نحو ٣٠٢.٥ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، لترتفع بنحو ٨٢.٦ مليار جنيه بنسبة ٣٧.٦%، مقابل نحو ٢١٩.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٨٢.٢% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٩٤.٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٦١% لتحقق نحو ٢٤٨.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥٤.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما **إنخفضت الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ١٧.٨% من إجمالى الإيرادات) **بنحو -١١.٦ مليار جنيه** بنسبة -١٧.٨% لتحقق ٥٣.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٦٥.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٥٤%، وذلك فى ضوء **إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل** بنحو ٢٧.٢% ومن **ضريبة المبيعات** بنحو ٧٢.٣%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد **تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل (تمثل ٢٢.٥% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٤.١% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٧.٤% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٥.٠% من إجمالى الإيرادات)** خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٨.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٧.٣%) لتحقق ٦٨.٢ مليار جنيه (١.٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٧.٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٣.٨ مليار جنيه) بنسبة ٢٧.٤% لتحقق نحو ١٧.٦ مليار جنيه، مقابل ١٣.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٢.٨ مليار جنيه) بنسبة ٣١.٨% لتحقق ١١.٦ مليار جنيه، مقابل ٨.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٤.٤ مليار جنيه) بنسبة ٢٥.٤% لتحقق نحو ٢١.٦ مليار جنيه، مقابل ١٧.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٥٩.٦ مليار جنيه (بنسبة ٨٠.٦%) لتحقق نحو ١٣٣.٥ مليار جنيه (٣.١% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو٥٣.٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس الي إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦٤.٦% لتحقق ٦١ مليار جنيه، مقابل ٣٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٩٢.٥% لتحقق نحو ١٣.٩ مليار جنيه، مقابل ٧.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ١١٠.٦% لتحقق نحو ٤٥.٢ مليار جنيه، مقابل ٢١.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الدمغة بنحو ٢٥.٣% ليحقق نحو ٥.٦ مليار جنيه، مقابل ٤.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة ٤٤.١%) لتحقق ١٥.٢ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦.١% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٤٣.٧% لتحقق نحو ١٤.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٩%) لتحقق ٢٢.٢ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨.٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٤.١% لتحقق نحو ١٩.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إنخفضت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** إلى نحو ٥٣.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٦٥.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق في ضوء إنخفاض او تأخر العوائد المحصلة.

وقد حققت عوائد الملكية نحو ٢٥.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٤.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **وقد انخفضت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو ٠.٩ مليار جنيه (بنسبة -٧.٥%) لتحقق ١٠.٩ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١١.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، وقد إنخفضت العوائد المحصلة من البنك المركزى[1] لتحقق نحو ٥.٢ مليار جنيه والعوائد من الهيئات الإقتصادية لتحقق ٣.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات المتنوعة نحو ١٤.٥ مليار جنيه لترتفع بنحو ٨ مليار جنيه، بنسبة ١٢١.٨% خلال فترة الدراسة، مقابل ٦.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ١٣.٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ١.٢ مليار جنيه بنسبة ٩.٧% خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٢.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

- **حققت المنح نحو ١٣٣ مليون جنيه** خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٢٩٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى الأساس نتيجة لإنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنحو ٨٩ مليون جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

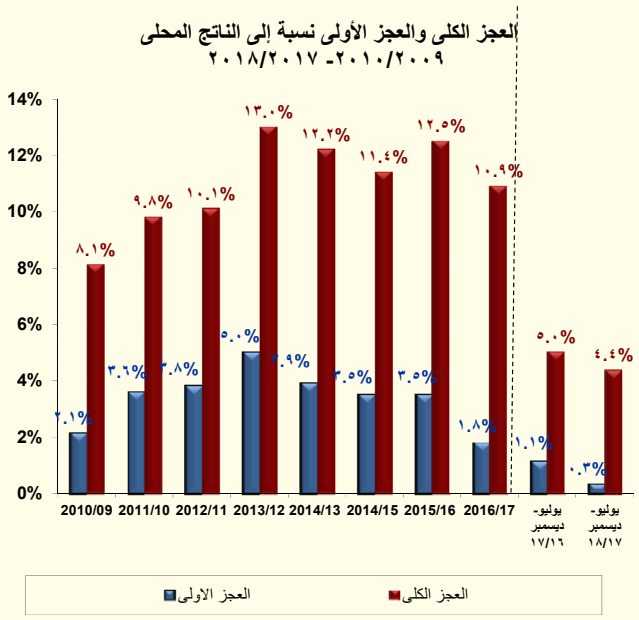

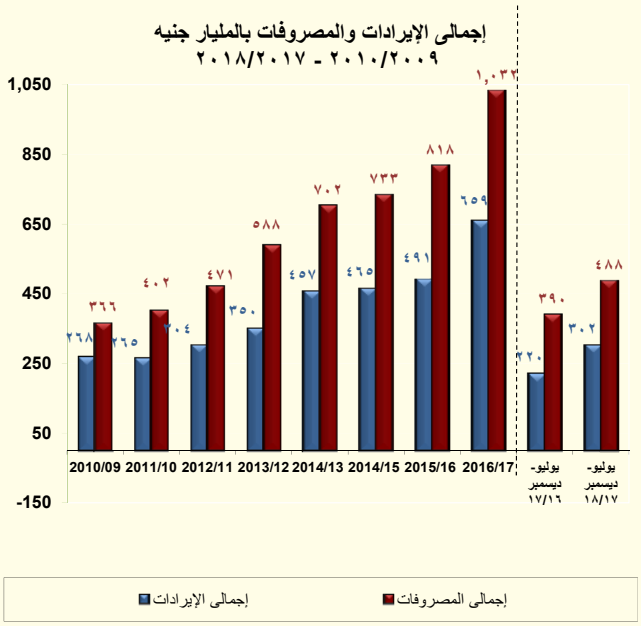

▪ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية **تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.**

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن **المصروفات العامة بلغت نحو ٤٨٧.٧ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة (١١.٤% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٥.٢% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٦% لتبلغ نحو ١١٤ مليار جنيه (٢.٧% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة (فى ضوء إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ٣١.٩ مليار جنيه، وزيادة المزايا العينية لتصل إلى ٢.٧ مليار جنيه).
- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ١.٦مليار جنيه (بنسبة ٩.٩%) ليحقق نحو ١٧.٦ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى)** (فى ضوء زيادة الإنفاق على صيانة الطرق والكبارى لتسجل ١.١ مليار جنيه وزيادة الإنفاق على الكتب والدوريات وحقوق التأليف لتسجل ٢.٣ مليار جنيه، ونفقات الصيانة لتحقق ٢.٧ مليار جنيه).
- **زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٢٨% لتصل إلى نحو ١٧٣.٢ مليار جنيه (٤% من الناتج المحلى)**، مقارنة بـ١٣٥.٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٣٨ مليار جنيه (٢.٦% من الناتج المحلى)**، بنسبة نمو ٥٠.٩% ليسجل ١١٢.٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٧٤.٥ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - ✓ **إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣١ مليار جنيه بنسبة نمو ٨٠.٣% محققاً نحو ٦٩.٦ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٨.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٩.٢ مليار جنيه (بنسبة ٦٤.٩%) محققاً نحو ٢٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وتحقيق الدعم الموجه إلى هيئة البترول نحو ٢٦.٧ مليار جنيه مقابل عدم ورود تسويات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - ✓ **إرتفاع الإنفاق على المزايا الإجتماعية بنحو ٦.٢ مليار جنيه بنسبة نمو ١٨.٨% محققاً نحو ٣٩.٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة الإنفاق على برامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٥.٣ مليار جنيه (بنسبة ١١١%) محققاً نحو ١٠.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وإرتفاع مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنحو ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ١.٩%) محققاً نحو ٢٥.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٤.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- **زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٦.٨ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى)** بنسبة نمو قدرها ٢٥.١% ليسجل نحو ٣٤ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٣١.٢ مليار جنيه).
- **وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٣٦.٥ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ٢٥.٤%** مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

➢ تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٧٩.٦ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٠.٩% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، مقارنة بالعام السابق فقد بلغ العجز في العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢.٥% من الناتج المحلى. وقد ساهم فى تحقيق ذلك زيادة الإيرادات بنسبة تجاوزت النمو فى المصروفات (لأول مرة منذ عام ٢٠١٠/٢٠١١) لترتفع الإيرادات بنحو ٣٤.١%، والمصروفات بنحو ٢٦.٢% مقابل العام السابق، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين.

حيث تشير النتائج إلى وجود **بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٦٧.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٤.١%** لتسجل ٦٥٩.٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٩١.٥ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥. **وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٠٩.٧** مليار جنيه **بنسبة إرتفاع بلغت ٣١.١%.** وزيادة ٨% عن المستهدف خلال نفس العام. **وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية** فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع **الحصيلة من الضرائب على الدخل بـ١٥.٣%** (بنحو ٢٢.٢ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بـ٤٨.٥%** (بنحو ٦٨.١ مليار جنيه)، **والحصيلة من ضرائب الممتلكات بـ٣٠.٥%** (بنحو ٨.٦ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بـ٢١.٩%** (بنحو ٦.٢ مليار جنيه). **بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٥٨.٠ مليار جنيه بنسبة ٤١.٧% عن العام السابق.** حيث إرتفعت المنح لتحقق ١٧.٧ مليار جنيه، كما حققت الإيرادات الضريبية الأخرى نحو ١٧٩.٥ مليار جنيه لترتفع بـ٣٢.٣% (بنحو ٤٣.٩ مليار جنيه) عن العام السابق فى ضوء تزايد الإيرادات من عوائد الملكية خاصة أرباح الأسهم من قناة السويس والهيئة العامة للبترول والهيئات الإقتصادية، بالإضافة إلى إرتفاع الحصيلة من بيع السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة والتى قد ارتفعت بنسبة ٢٦.٢% أي بزيادة ٢١٤ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١.٩ مليار جنيه مقابل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ .وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه فى الجدول التالى:

العجز الكلى خلال العام المالى ١٧/١٦	العجز الكلى خلال العام المالى ١٦/١٥
٣٧٩.٦ مليار جنيه (١٠.٩% من الناتج المحلى)	٣٣٩.٥ مليار جنيه (١٢.٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٦٥٩.٢ مليار جنيه (١٩.٠% من الناتج المحلى)	٤٩١.٥ مليار جنيه (١٨.١% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
١٠٣١.٩ مليار جنيه (٢٩.٧% من الناتج المحلى)	٨١٧.٨ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى)

وبالرجوع إلى التفاصيل يتضح ما يلى:

على جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٦٥٩.٢ مليار جنيه (١٩.٠% من الناتج المحلى) بزيادة ١٦٧.٧ مليار جنيه أو ما يعادل ٣٤.١% عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣١.١% لتسجل ٤٦٢.٠ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤١.٧% عن العام المالى السابق لتسجل ١٩٧.٢ مليار جنيه.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بنحو ٢٢.٢ مليار جنيه بنسبة ١٥.٣% لتحقق ١٦٦.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤٤.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى التالى:
  - إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٦.١ مليار جنيه) بنسبة ٢١.٧% لتحقق نحو ٣٤.٢ مليار جنيه، مقابل ٢٨.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧.٤ مليار جنيه) بنسبة ٤٩.٦% لتحقق ٢٢.٣ مليار جنيه، مقابل ١٤.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفاع المتحصلات من هيئة البترول (بنحو ٥.٢ مليار جنيه) بنسبة ١٣.٨% لتحقق ٤٢.٥ مليار جنيه، مقابل ٣٧.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠.٣ مليار جنيه) بنسبة ٢٨.٠% لتحقق نحو ٤٧.٣ مليار جنيه، مقابل ٣٦.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات** بنحو ٦٨.١ مليار جنيه بنسبة ٤٨.٥% لتحقق نحو ٢٠٨.٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنحو ١٤٠.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥؛ وذلك فى ضوء ما يلى:
  - إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنحو ٣٦.٩ مليار جنيه بنسبة ٦٤.٣% لتحقق ٩٤.٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٥٧.٥ مليار جنيه خلال العام الماضى.
  - إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنحو ٤.٠ مليار جنيه بنسبة ٢٨.٩% لتحقق نحو ١٨.٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤.٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء تحسن أداء الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية.
  - إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنحو ٢٢.٤ مليار جنيه بنسبة ٤٦.٦% لتحقق ٧٠.٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٤٨.٠ مليار جنيه خلال العام الماضى (فى ضوء زيادة حصيلة ضرائب المبيعات على السجائر بنحو ٥.٣%، وزيادة حصيلة الضرائب على المنتجات البترولية بـ١٥١%)،
  - إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ١٣.٥% لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ٩.٧ مليار جنيه خلال العام السابق.
- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنحو ٨.٥ مليار جنبه بنسبة ٣٠.٥% لتحقق نحو ٣٦.٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٨.٠ مليار جنيه خلال ، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بنحو ٧.٨ مليار جنيه بنسبة ٣٣.٨% لتحقق نحو ٣٠.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٢٣.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية** بنحو ٦.٢ مليار جنيه بنسبة ٢١.٩% لتسجل ٣٤.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

الإيرادات غير الضريبية،

إرتفعت المنح بنحو ١٤.١ مليار جنيه لتسجل ١٧.٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣.٥ مليار جنيه خلال العام السابق. على نحو آخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ٤٣.٩ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٣% لتحقق ١٧٩.٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ١٣٥.٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥. **الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:**

- **إرتفاع عوائد الملكية** بنحو ٢١.٧ مليار جنيه بنسبة ٣١.٢% لتحقق ٩١.١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، وترجع تلك الإرتفاعات فى الأساس فى ضوء ما يلى:
  - إرتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بنحو ١٤.٦ مليار جنيه بنسبة ٩٩.١% لتحقق ٢٩.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤.٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - إرتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٣.٢ مليار جنيه بنسبة ٤٠.٥% لتحقق ١١.٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧.٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٩.٠ مليار جنيه بنسبة ٣١.٠% لتحقق ٣٨.١ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٩.٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع المحصل من الحسابات والصناديق الخاصة بنحو ٨ مليار جنيه بنسبة ٣٥.٢% لتحقق ٣٠.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٢.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بنحو ١١.٠ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٤% لتحقق ٤٥.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٤.٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء إرتفاع الإيرادات الرأسمالية الأخرى بنفس القيمة مقارنة بالعام السابق.

على جانب المصروفات

ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ٢٦.٢% أي بزيادة ٢١٤.٠ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١.٩ مليار جنيه (٢٩.٧% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى) للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١١.٨ مليار جنيه بنسبة ٥.٥% لتسجل نحو ٢٢٥.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٢١٣.٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لإرتفاع عدد من البنود وعلى رأسها ما يلى:
  - إرتفاع المرتبات الدائمة بنحو ٣.٦ مليار جنيه بنسبة ٦.٨% لتسجل ٥٧.٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٥٣.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
  - إرتفاع المكافآت بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ١.٧% لتسجل ٧٥.٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٧٤.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
  - إرتفاع البدلات النوعية بنحو ١.٥ مليار جنيه بنسبة ٥.٨% لتسجل ٢٧.٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٢٥.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
- إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** بنحو ٦.٨ مليار جنيه بنسبة ١٩% ليسجل حوالى ٤٢.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٣٥.٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:
  - زيادة الانفاق على الخامات بنحو ٤.٧ مليار جنيه بنسبة ٦٠.٣% لتسجل نحو ١٢.٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧.٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - زيادة الانفاق على الصيانة بنحو ٠.٨ مليار جنيه بنسبة ١٧% لتسجل نحو ٥.٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤.٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** بنسبة ٢٩.٩% ليسجل حوالى ٣١٦.٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٤٣.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- وقد إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا** بنحو ٧٥.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٧.٧% ليسجل حوالى ٢٧٦.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢٠١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

  - **إرتفاع الانفاق على الدعم** بنحو ٦٣.٨ مليار جنيه بنسبة ٤٦.٠% ليحقق ٢٠٢.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٣٨.٧ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:

    - إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤.٨ مليار جنيه بنسبة ١١.٢% ليسجل حوالى ٤٧.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٤٢.٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم المواد البترولية بنحو ٦٤.٠ مليار جنيه بنسبة ١٢٥.٣% ليسجل حوالى ١١٥.٠ مليار جنيه مقارنة بـ٥١.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء تحمل الهيئة العامة للبترول أعباء إرتفاع سعر الصرف مما دفع الموازنة العامة للدولة بزيادة الدعم المحول للهيئة).

  - **إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية** بنحو ١٠.٣ مليار جنيه بنسبة ١٩.١% ليسجل نحو ٦٤.٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء ما يلى:

    - زيادة الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعي بنحو ٤.٢ مليار جنيه بنسبة ٤٧.٠% ليسجل نحو ١٣.٠ مليار جنيه مقارنة بـ٩.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الانفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى).

    - زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ٢.٩% ليسجل نحو ٤٥.٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤٤.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** بنحو ٧.٠ مليار جنيه بنسبة ١٢.٨% ليسجل نحو ٦١.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بنحو ٣٩.٩ مليار جنيه بنسبة ٥٧.٦% ليسجل نحو ١٠٩.١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء زيادة الإستثمارات التى قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٣٤.٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٦.٤% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٦.٦ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٦٥.٧%، وبلغت الإستثمارات فى المبانى السكنية ٢١.٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ أى أكثر من أربعة أضعاف المنفق خلال العام المالى السابق فضلاً عن زيادة المنفق على الآلات بنسبة ٤٣.٦% لتسجل ١٠.٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.

➢ تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥.٩% من الناتج المحلى). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧.٦ مليار جنيه (٨٩.٣ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- بينما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٨٠.٨ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠١٧ (٣٣.٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٧٩ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٧.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٦.٣ مليار دولار (١٤.٩% من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٤.٩ مليار دولار (١٨.١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧.
- تجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧ حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.
- شهد هيكل الدين الخارجى المصرى عدة تغيرات الفترة الماضية:
  - **أولا، تراجع نصيب الحكومة من الدين الخارجى لصالح نصيب البنك المركزى**، إذ ارتفع نصيب البنك المركزى من إجمالى القروض الخارجية من ٤% فى يونيو ٢٠١٠ إلى ٣٨% فى يونيو ٢٠١٧.
  - **ثانيا، تزايد نصيب الديون قصيرة الأجل** كنسبة من إجمالي الدين الخارجي من ٩% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ١٦% بنهاية يونيو ٢٠١٧. في حين تراجع **نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل** من ٩١% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٤% بنهاية يونيو ٢٠١٧.
  - **ثالثا**، تراجع الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا بشكل كبير في مقابل **زيادة الاعتماد على القروض العربية** (خاصة من السعودية والإمارات والكويت) التي سجلت ٢٩.٢% من إجمالي الدين الخارجي المصري بنهاية مارس ٢٠١٧ مقابل ٤.٧% بنهاية يونيو ٢٠١٠نقلاً عن المركز المصرى للدراســـــات الأقتصـــــادية.

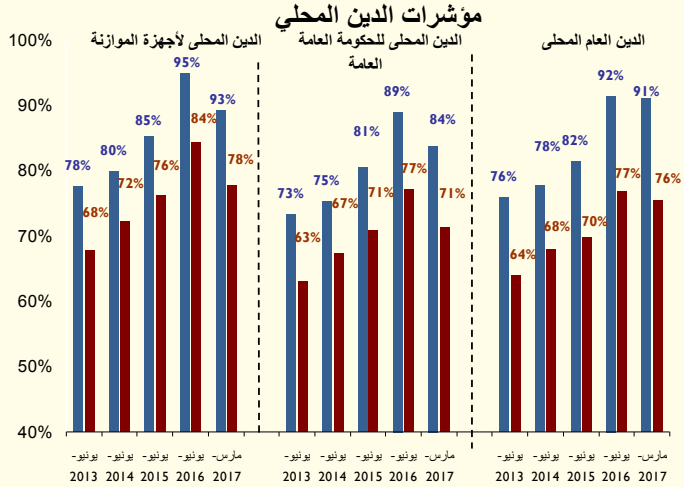

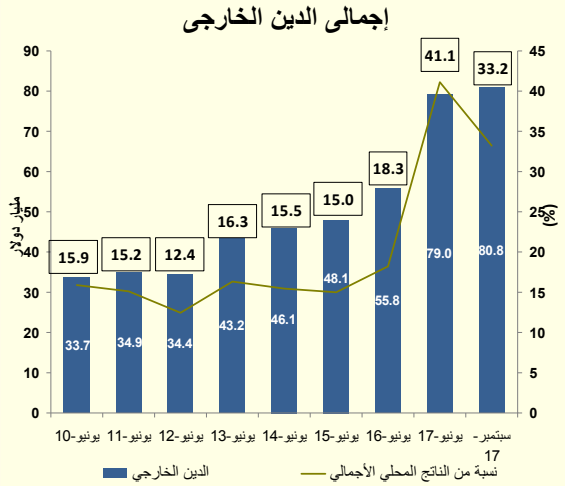

➢ التطورات النقدية:

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٢٠.٧% (٣١٤٠ مليار جنيه)** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٨.٦% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق**

٥.٨% (٢٩٥٤.٧ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٨% نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي إنخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٥.٤% (٢٠٩٦ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقابل ٣٧.٧% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦ في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية.

- ويظهر **تباطؤ ملحوظ في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (للقطاع البنكي)** بنسبة ١٣.٤% (٢٢٣٩.٧ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٥٧.٩% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. كما **انخفضت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية** إلي -٦٦% (٨٤.٩ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة -٤٤% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. بينما **انخفضت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية** لتسجل ٦% (٤١٨.٦ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٥٧% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦.

- أيضاً **انخفضت نسبة النمو السنوي المطلوبات على قطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ لتسجل ٢٤.٦% (١٥٤.٧ مليار جنيه)** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٦٣.٢% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦.

- **وانخفضت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص إلى ٦.٢% (٩٨٩.٢ مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٤٥% **(٩٣١.١ مليار جنيه)** في **نهاية نوفمبر ٢٠١٦. ويمكن شرح ذلك فى ضوء انخفاض نسبة النمو السنوية المطلوبات على قطاع الأعمال الخاص لتبلغ ٤.٤% (٧٣٠.٩ مليار جنيه)** خلال شهر الدراسة مقابل ٥٤.٩% (٧٠٠ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. **كما انخفضت نسبة النمو السنوية للمطلوبات من القطاع العائلى إلى ١١.٨% (٢٥٨.٣ مليار جنيه)** بنهاية نوفمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ٢١.٥% (٢٣١.١ مليار جنيه) في نهاية العام نوفمبر ٢٠١٦.

- من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر الثامن على التوالى حيث بلغت ١٩٧.١% (١٨٦ مليار جنية)** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنمو سلبي -١٨٢٦.٤% (-١٩١ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. ويرجع هذا التحول إلى **الزيادة في نسبة النمو السنوي لصافي احتياطيات الأجنبية للبنوك إلى ١٥١%** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بـنسبة سالبة بلغت -١٦٣٩٧% في نهاية نفس الشهر من العام المالي السابق. كما **ارتفع النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي** بشكل ملحوظ **بنسبة ٢٥٨.٣% (١٣٠ مليار جنيه)** في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقابل -٧٨٨% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. ويأتي ذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والذي حفز الإستثمارات في إذون وسندات الخزانة بالإضافة الي زيادة الإيداع بالعملة الأجنبية نتيجة لرفع قيمة الفائدة من قبل البنك المركزي.

- **على جانب المطلوبات، انخفض النمو السنوي للأموال إلى ١٧.١% (٧٢٧.٤مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٠.٧% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦. ويمكن شرح ذلك في **ضوء التباطؤ في نمو النقد المتداول** في ظل السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي المصري المحقق ٨.١% في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٤.٧% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦، والذى لم يغطيه **الإرتفاع الملحوظ في نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٣١.٠% (٣١٧.٧ مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٤.٨% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦.

- **انخفض صافي النمو السنوي لأشباه النقود إلى ٢١.٩% (٢٤١٣ مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٤٥.٤% نهاية نوفمبر ٢٠١٦. ويرجع ذلك أساسا إلى بداية إستقرار تأثيرات إرتفاع سعر الصرف بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦، و**رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري لـ٢٠٠ نقطة أساس** في يوليو ٢٠١٧. وينعكس ذلك علي **انخفاض نمو الودائع الجارية والغير جارية بالعملات الأجنبية إلى ٣% (٦٧١.٩ مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ١٣٧.٢% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦. كما **ارتفعت نسبة نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية إلى ٣١.٢% (١٧٤١ مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٢.١% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦.

- **وارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - **إلى ٤٤.٧% (٣٢١٨ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٨.٨% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦. جدير بالذكر ان نسبة ٨٣.٨% من إجمالي الودائع يتبع القطاع الغير حكومي. (بيانات شهر نوفمبر٢٠١٧ غير متاحة حالياً)

- **كما ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ٤٦.١% (١٤٣٣ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٥.٤% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦. وتحقيقا لهذه الغاية،

ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٤.٥% في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٤٤.١% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦. (بيانات شهر نوفمبر ٢٠١٧ غير متاحة حالياً).

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٢.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠١٨** (يغطي ٨.٦ اشهر من الواردات فقط)، مقارنة بـ ٢٦.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠١٧ (يغطي ٥.٦ اشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بـأدنى مستوى له عند ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣.٥ أشهر من الواردات فقط).

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى استمرار إنحسار الموجة التضخمية حيث قد تباطأ للشهر الخامس على التوالى على الرغم من انه لا يزال مرتفعاً– لينخفض بنحو ٤.٨ نقطة مئوية محققاً ١٧.١% فى شهر يناير ٢٠١٨، مقابل ٢١.٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٢٨.١% المعدل المحقق خلال شهر يناير ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) محققاً نحو ١٦.٩% خلال شهر يناير ٢٠١٨، مقابل ٢٥.٢% خلال ديسمبر ٢٠١٧، و**"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"** لتحقق ١٣.٥% مقابل ٢٢.٦% خلال الشهر السابق، **و"النقل والمواصلات"** لتحقق ١٦.٤% مقابل ١٨.٢% خلال الشهر السابق، و**"الثقافة والترفيه"** لتحقق ٣٩.٠% مقابل ٤٠.١% خلال الشهر السابق.

- وقد حقق بذلك متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ٢٧.٥% خلال الفترة يوليو–يناير ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ١٨.٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

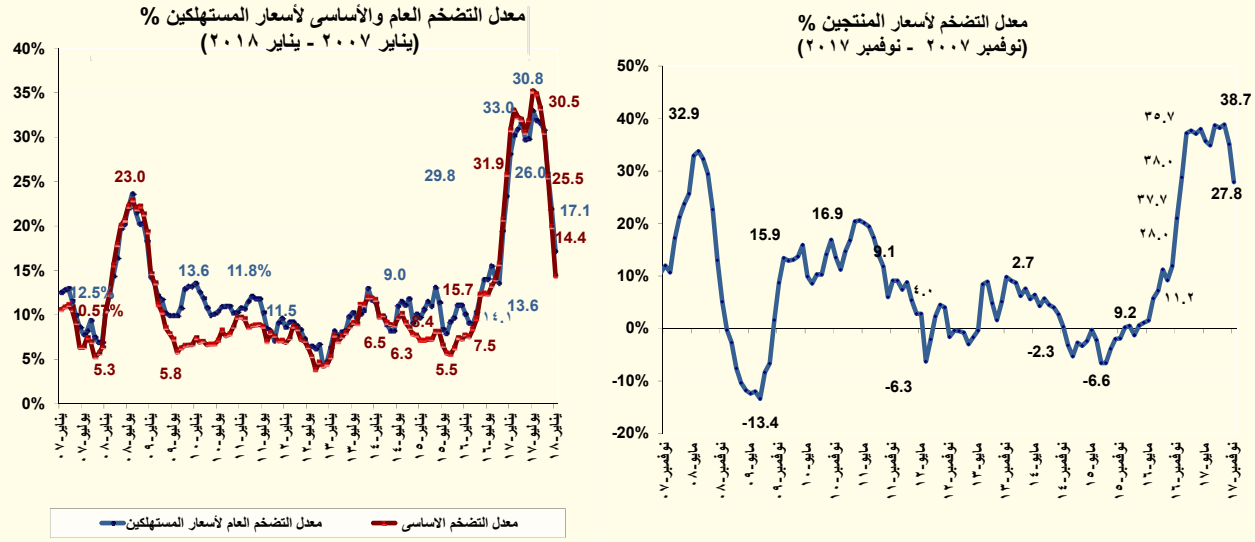

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد انخفض محققاً -٠.١% خلال شهر يناير ٢٠١٨ (قيمة سالبة للشهر الثانى على التوالى منذ ديسمبر ٢٠١٥)، مقارنة بـ٢.٤% المتوسط المحقق خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ إلى سبتمبر ٢٠١٧ (فترة الموجة التضخمية)، ومقابل -٠.٢% خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك نتيجة تراجع معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) قيمة بالسالب للشهر الثالث على التوالى لتحقق -٠.٣% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢.٦% المتوسط المحقق خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ إلى نوفمبر ٢٠١٧، ومقابل -٠.٤% خلال الشهر السابق (فى ضوء إنخفاض أسعار **"الخضروات"** بـ -٢.٧%، ذلك بالرغم من إرتفاع معدلات التضخم الشهرية **"للفاكهة"** بنحو ٢.٠% و**"للألبان والجبن والبيض"** بنحو ١.٢%. في حين إستقرت معدلات التضخم الشهرية لكافة المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

- **وأخيراً**، فقد **تباطأ** بشكل ملحوظ **معدل التضخم الأساسى السنوى** محققاً نحو ١٤.٣٥% خلال شهر يناير ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٩.٨٦% خلال ديسمبر ٢٠١٧، ومقارنة بـ ٣٠.٨٦% خلال شهر يناير ٢٠١٧. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة من يوليو - يناير من العام المالى الحالى نحو ٢٤.٩%، مقابل ١٩% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد حقق نحو ٠.١٧% خلال شهر الدراسة، مقابل -٠.٣٧% خلال الشهر السابق.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ **تخفيض سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بمقدار ١% ليصل ١٦.٧٥% و١٧.٧٥% و١٧.٢٥%** على الترتيب. وكذلك تم تخفيض **سعر الإئتمان والخصم بمقدار ١% ليصل ١٧.٢٥%.**

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٣ مارس ٢٠١٨ **بربط ودائع** بقيمة ٣٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٨.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٤.١% ليسجل ٨٥٨.٥ مليار جنيه** خلال شهر يناير ٢٠١٨، مقارنة بـ ٨٢٤.٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٠.٢% ليحقق ١٥٠٤٢.٤ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية ديسمبر ٢٠١٧ والذى بلغ ١٥٠١٩.١ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٤.٣% ليحقق ٨٦٢.٩ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٨، مقارنة بـ٨٢٧.٧ نقطة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٧.

➢ قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ٥ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض أقل قدره ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التحسن الكبير في ميزان المعاملات الجارية حيث تراجع العجز بشكل ملحوظ بمعدل ٦٥.٧%، نتيجة تحسن ملحوظ في الميزان الخدمى وتراجع عجز الميزان التجارى. مما فاق أثر التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

- تراجع عجز **الميزان الجاري** بصورة ملحوظة ليسجل ١.٦ مليار دولار (-٠.٧ % من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ٤.٨ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة من العام المالى السابق، فترة ما قبل تحرير سعر الصرف. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء ارتفاع الميزان الخدمي والتحويلات بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

  - انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٨.٩ مليار دولار (-٣.٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو – سبتمبر من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجزاً قدره ٩.٤ مليار دولار (-٢.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١١% لتحقق ٥.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٥.٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والتى فاقت الارتفاع الطفيف للمدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٠.٧% لتحقق ١٤.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ١٤.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة العام الماضى. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية بـ ٨.٦% لتصل إلي ٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة من العام المالى السابق، نتيجة تحسن درجة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية عقب قرار تحرير سعر الصرف. فضلاً عن ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ١.٨ مليار دولار في الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ١.٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.
  - ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بصورة ملحوظة ليحقق ٢.٨ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بفائض أقل قدره ١.٤ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث زادت المتحصلات الجارية بمعدل ٥٠.٨% لتصل إلى ٥.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة

بـ ٣.٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق؛ مدفوعاً **بزيادة رسوم المرور بقناة السويس** لتسجل نحو ١.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة لإرتفاع الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٥.٢% وارتفاع متوسط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار الأمريكى بمعدل ٠.٩%. كما أن متحصلات السياحة ارتفعت لتحقق ٢.٧ مليار دولار في فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٨ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. بينما انخفضت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ٠.٦ مليار دولار، مقارنة بـ ١.١ مليار دولار ويرجع ذلك جزئياً لتراجع مدفوعات الفيزا كارد لتقتصر على ٠.٣ مليار دولار.

— ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ٦ مليار دولار، مقارنة بـ ٤.٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لإرتفاع صافى التحويلات الخاصة بمعدل ٣٧.٤% لتسجل نحو ٦ مليار دولار، مقارنة بـ ٤.٣ مليار مدفوعاً بإرتفاع **تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بنحو ١.٦ مليار دولار انعكاساً لقرار تحرير سعر الصرف. كما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل إلى ٤٣.١ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣٣.٨ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

- تراجع **الميزان الرأسمالي والمالي** ليحقق ٦.٢ مليار دولار (٢.٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بنحو ٧.٢ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، ويأتى ذلك في ضوء:

— انخفاض **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ ليسجل ١.٦ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أعلى بنحو ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق. وذلك في ضوء زيادة صافى الاستثمارات فى قطاع البترول بمعدل ٨٤.٢%.

— سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ٧.٥ مليار دولار (٣.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٠.٨ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦. ويرجع ذلك إلى زيادة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافى مشتريات قدرها ٧.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٥٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

— انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٢.٧ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٦.٣ مليار دولار (١.٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى. حيث حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٣.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بصافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. يأتى ذلك في ظل زيادة الأصول الأجنبية للبنوك مع توافر الموارد بالنقد الأجنبى في أعقاب قرار تحرير سعر الصرف، حيث بلغت الزيادة في أصول البنوك نحو ٢.١ مليار دولار، في حين اقتصرت الزيادة في التزاماتها على نحو ٠.٥ مليار دولار.

- سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للداخل بنحو ٠.٥ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٦ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٤.٣% ليصل إلى ٤.٧ مليون سائح خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣.١ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٧١.٣% ليصل إلى ٥٢.١ مليون ليلة خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ١٩.٢ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.